الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٣٥
المعقودة يوم الجمعة
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٤٥ من جدول الأعمال

تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/318 و Corr.1)

(ب) **مشروع القرار** A/48/L-10

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أعطي الكلمة لنائب وزير خارجية نيكاراغوا ليتولى عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة** A/48/L-10.

السيد بالايس (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **اسمحوا لي في البداية أن أشكر الأمين العام على جهوده من أجل تعمير نيكاراغوا اقتصاديا واجتماعيا، ولنشره التقرير الوارد في الوثيقة** A/48/318 **و** Corr.1.

إن رؤية عالم في حالة تحول عميقة ومستمرة - عالم تقوم فيه مجتمعاتنا بدور المحرك الرئيسي للتغير، الذي يبدأ وينتهي بالإنسان - هذه الرؤية تروعنا عندما نفكر في المسؤولية الضخمة الواقعة على الأمم المتحدة التي تحمل مستقبل العالم بين يديها.

لقد خرجت نيكاراغوا من مرحلة تاريخية امتلأت بمظاهر العنف إلى العالم الحديث وإلى تمدين العصر الحاضر الذي يوصف فيه العالم كله بأنه أصبح قرية عالمية واحدة، وشقت لنفسها طريقا إلى ذلك بشتى أنواع الصعوبات الشائكة. هذه الظاهرة قررت العلوم السياسية والاجتماعية المعاصرة أن تسميها ظاهرة "الانتقال" - الانتقال من حالة إلى حالة أخرى.

وفي الظروف الخاصة بتطورنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي - كما وصفتها مؤخرا رئيسة جمهوريتنا أمام الجمعية العامة - يخوض أبناء نيكاراغوا مرحلة انتقال معقدة نتحرك بها من المجابهة إلى توافق الآراء الديمقراطي، ومن اقتصاد مركزي إلى اقتصاد سوقي اجتماعي، ومن الشمولية إلى الديمقراطية، ومن الحرب إلى السلم.

وتقوم حكومة نيكاراغوا، بمساعدة القوى السياسية الديمقراطية ودعم الشعب، ببذل جهود مضنية للتغلب على التحديات الرئيسية التي تواجهها والمتمثلة في آثار الحرب والفقر والكوارث الطبيعية. ولئن كنا قد استطعنا أن نستعيد قدرا من الاستقرار في بلدنا فإن هذا الاستقرار ليس راسخا أو دائما كما نود أن يكون. وعلينا أن نحس على نحو عاجل من أحوال معيشة الشعب الذي يحتاج إلى رعاية صحية وتعليم وأغذية - أي إلى مستوى حياة كريمة.

ولأسباب عديدة لم تكن التدابير الاقتصادية الكلية التي اتخذناها كافية لإعطاء زخم حاسم لإنعاش

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.35
16 November 1993

ARABIC

93-86943(A)

اقتصادنا، وبالتالي لإعادة بلدنا إلى حظيرة الاقتصاد العالمي. لقد تمكنا من خدمة ديوننا بشكل جزئي منذ عام ١٩٩١، ولكن خدمة الدين وصلت الآن إلى مستويات غير قابلة للاستدامة. وما لم نتوصل إلى حل فوري وجذري لمديونيتنا التي ورثناها - أي حل يعفينا من ٩٥ في المائة من أصل الديون - فإن انتعاش نيكاراغوا الاقتصادي والاجتماعي سيكون مستحيلا تقريبا.

ولا بد من التأكيد على أنه خلال حقبة الصراع في الثمانينات بلغ حجم التعاون العسكري المباشر وغير المباشر الذي حصلت عليه نيكاراغوا أكثر من ٦ بلايين من الدولارات، وهو يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من الديون الخارجية التي يحمل عبئها الشعب النيكاراغوي اليوم. وبعبارة أخرى، أن المساعدة الاقتصادية كانت متاحة للحرب أكثر مما هي متاحة اليوم لكي نعالج على نحو عاجل آثار الحرب وندعم السلم والديمقراطية.

إن بلدي يواجه مشكلة بالغة التعقيد في مواصلة دفع هذا الدين الذي ورثناه مما يؤدي إلى تقويض أسس إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ففي السنوات الثلاث الماضية دفعنا للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أكثر مما تلقيانه للاستثمار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وبالتالي، فبعد أن نفي بالتزاماتنا للمؤسسات المالية، تصبح مواردنا السائلة للنهوض بالانتاج الفعلي للسلع والخدمات شحيحة. وخلال السنوات الأربع لحكومة شامورو لم يتبق من كل دولار آت من التمويل التعاوني الخارجي السائل والقروض الجديدة اللاحقة، بعد دفع قيمة صادراتنا من النفط، سوى سنتين اثنين للاستثمار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. هذه الظروف الخاصة - التي لا بد من عكس مسارها - تؤدي إلى تدهور تدريجي في الظروف الاجتماعية يتمثل في الفقر المدقع وسوء التغذية، والبطالة أو العمالة الناقصة التي تجاوزت ٤٥ في المائة والخدمات الصحية الناقصة والمعدل العالي لترك المدارس، وتضاف إلى ذلك الكوارث الطبيعية التي حلت ببلادنا في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

ولكي تستجيب استجابة واضحة لنتائج الأزمة، وضعت حكومة نيكاراغوا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بالتشاور مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، استراتيجية إنمائية تجمع بين السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية وتعزيز القدرة التنفيذية للإدارات الحكومية.

وقد استقبلت نيكاراغوا بالامتنان والأمل القرارين ١١٨/٤٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٦٩/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ونحن نقدر أيما تقدير اسهامات أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة في مختلف المجالات بالإضافة إلى مختلف المبادرات التي دعمها المجتمع الدولي.

وفي إطار الأمم المتحدة فإن الطلب المقدم من رئيستنا إلى الأمين العام بإنشاء مجموعة نشطة من البلدان الصديقة لنيكاراغوا سيؤدي دورا حاسما بالنسبة لبلدنا وذلك في سياق دولي يتميز بانخفاض تدفقات التعاون الدولي وباحتياجنا نحن إلى التعاون الخارجي. ولا ينبغي السماح بفشل الجهود التاريخية لشعبنا ولحكومتنا لتوطيد الديمقراطية، ولا بأن تصبح نيكاراغوا ضحية متأخرة للحرب الباردة.

ولئن كانت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة قد تبدو واضحة، فإن الروابط الوثيقة بين الاقتصاد والديمقراطية أصبحت تحظى بمزيد من العناية من جانب الدارسين. وفي هذا الصدد نوافق على رأي الأمين العام الذي يرد في تقريره عن أعمال المنظمة بأنه:

> "إن لم يستتب السلم فلن تتحقق التنمية ولا الديمقراطية. وإن لم تتحقق التنمية، فقدت الديمقراطية قاعدتها، وجنحت المجتمعات إلى الوقوع في هوة الصراع. وبدون الديمقراطية لن تحدث تنمية مستدامة؛ وبدون التنمية المستدامة، لا يمكن الحفاظ على السلم أمدا طويلا". (A/48/1، الفقرة ١١)

إن تدهور الظروف الاجتماعية يؤدي إلى تضاؤل مصداقية المؤسسات الديمقراطية السياسية التي نرغب في تقويتها وفي إضفاء الطابع المؤسسي عليها في بلادي. كذلك فإن يأس بعض قطاعات الأقليات الاجتماعية يتخذ التعبير عنه أحيانا صورة أعمال عنف يائسة.

ومع ذلك، فإن نفاذ صبر أولئك الذين يعمدون في حقيقة الأمر إلى تبرير العنف لا يمكن أن يولّد حلا قابلا للبقاء. فعلى العكس من ذلك يبين التاريخ دائما أنه بدون ديمقراطية ومؤسسات ديمقراطية لن تتحقق التنمية السياسية الصادقة الحقيقية، كما يؤكد أيضا أن الحوار والتفاوض السياسي هما أفضل الوسائل لحسم المنازعات.

إن الجهود التي تبذلها حكومتي من أجل الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم ومن النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي تبين مدى تعقد عمليتنا فضلا عن

إبرازها الروابط التي لا تنفصم بين السلم والديمقراطية والتنمية.

إن العملية الجارية لنزع سلاح المدنيين تسهم في تجريد مجتمعنا من الصبغة العسكرية وذلك بعد عقد من المواجهة المسلحة والاستقطاب السياسي الحاد. إن تسريح الجماعات المعاد تسليحها بدوافع اجتماعية اقتصادية وسياسية، والمكافحة الحازمة لقُطاع الطرق في الريف، وإزالة الألغام من مناطق كبيرة كانت مسرحا للصراع المسلح، وتخفيض ميزانية الجيش وعدد قواته، أمور تسهم كلها في تهدئة الحالة في نيكاراغوا، وفي التأكيد على أن سياسة المصالحة الوطنية التي تنتهجها رئيستنا هي المسار الصحيح.

ومن الأنشطة الأخرى، الحل التدريجي الفعال لمشكلة الملكية العقارية، وتعزيز السلطة القضائية، وحسم الصراعات داخل المجلس التشريعي الوطني، والعمل الذي تؤديه اللجنة الثلاثية للتحقيق في اتهامات القتل الموجهة إلى أعضاء سابقين في المقاومة النيكاراغوية وأعضاء مسرحين من الجيش وأفراد آخرين. وبفضل الإرادة السياسية التي تظهرها رئيسة شامورو بصدد الاستمرار في تأكيد الطابع المهني والمؤسسي للقوات المسلحة عن طريق مشروع قانون للتنظيم العسكري يخضع القوات المسلحة للسلطات المدنية بوضوح، وإلى جانب تأكيد الطابع المهني والمؤسسي للشرطة الوطنية، تتهيأ ظروف أفضل تمكن نيكاراغوا من بناء دولة تقوم على حكم القانون الذي يوفر الأمن ويضمن العدالة لجميع المواطنين.

إن مرحلة الانتقال الثلاثية الأوجه التي تمر بها نيكاراغوا فريدة في نوعها ومن ثم يجب تناولها بطريقة خاصة. ونرى أن هذا لا يعني فقط الاعتراف باختلاف الظروف التي نواجهها ولكن أيضا بذل كل جهد ممكن لإدامة وتطوير عملية تعد حيوية لشعبنا وباعثة للأمل لمنطقتنا ولكل الذين ساعدوننا في وقت شدتنا.

ولذلك تأمل نيكاراغوا أن تحظى بمعاملة فريدة خاصة توفر لها المرونة في تنفيذ تدابير التكيف الهيكلي، حتى يمكنها، دون أن تفقد اتجاه هذا التكيف الضروري أو أهدافه، أن تحصل بشروط تفضيلية على القروض التي تحفز الاستثمار الاجتماعي والانتاج المحلي، وبحيث يساير معدل التكيف الضريبي وخفض التعريفات وتحرير النظام المالي وضعنا الخاص.

إن نيكاراغوا، شأنها في ذلك شأن بلدان نامية كثيرة أخرى، لا تزال ترزح تحت وطأة مشكلة الديون الخارجية وينبغي أن يكون هناك نهج جديد في تناول هذه المشكلة لإيجاد حلول دائمة ومستقرة لها. إن ديوننا الخارجية التي تبلغ ١٠,٨ بليون دولار تجعلنا في وضع أسوأ بكثير من وضع أي بلد آخر ديونه كثيرة ودخله قليل. إن خدمة الديون السنوية المحددة الأولوية - وأنا أشير هنا إلى المؤسسات المتعددة الأطراف وإلى نادي باريس - تمثل ٧٦ في المائة من الصادرات المتوقعة وهذا من شأنه أن يجعل من غير الممكن لنا أن نولد مستوى الاستثمار اللازم لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية.

والسلم في نيكاراغوا يعني أيضا السلم في امريكا الوسطى، وعلى استقرارنا الوطني تعتمد أيضا الى حد كبير، مجموعة متنوعة من العمليات الجارية في نفس الوقت كجزء من العملية الإقليمية الموجهة الآن الى التكامل السياسي والاقتصادي. فلا بد من الحفاظ بصورة مترابطة وعامة على تسوية الصراعين العسكريين في نيكاراغوا والسلفادور، وعلى التقدم المحرز في غواتيمالا صوب التطوير النشط للمفاوضات السياسية مع مجموعات الثوار.

ونحن نؤمن أن إسهام المجتمع الدولي في هذه العمليات الجارية الآن لصالح شعوبنا هو أمر بالغ الأهمية إذا ما كان لنا أن نقيم أمريكا الوسطى كمنطقة سلم وديمقراطية وتنمية وفقا لما أعلناه بدعم من الجمعية العامة كما هو مبين في القرار ١٠٩/٤٦. وهذه هي الطريقة الوحيدة لوضعنا بصورة قاطعة وكاملة على طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي الذي تسلكه مجتمعان أخرى في عالمنا الذي يكتسي بصورة متزايدة صبغة العالمية والتكافل والذي اختفت منه الأنماط السالفة للحرب الباردة لتكشف عن ضرورة ملحة تتمثل في تخصيص الموارد المادية اللازمة للتنمية الاجتماعية والرفاه الإنساني.

واليوم، نقف أمام هذه الجمعية العامة العظيمة للأمم المتحدة لنعيد تأكيد أن دعوتنا هي دعوة دولة مسالمة جادة في عملها، ولنكرر الدعوة الى بلدانكم لتنظم الى جهودنا من أجل توطيد السلم والديمقراطية لا في نيكاراغوا فحسب، بل في امريكا الوسطى أيضا. ونيكاراغوا في حاجة ماسة الى هذا الجهد من جانب المجتمع الدولي، والى دعمه القوي لها حتى تتمكن من الاستجابة لتطلعات شعب يود بناء بلده في ظلال السلم والعدل والديمقراطية.

والتعاون الدولي من أجل إنعاش نيكاراغوا وإعادة بنائها هو طريقة عملية وملموسة وواقعية وسليمة للإسهام في إعمال القيم، التي ستكون نبراسا للجنس البشري وهو يخطو الى القرن المقبل، حين

يصبح الفقر المدقع والفاقة الناجمان عن الاختلالات الكبيرة والصراعات التي عرفها القرن العشرين مجرد قصة تحكى عن ماضي لن تساور المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين أي رغبة في العودة اليه إلا إذا كان يريد لنفسه الزوال.

واليوم يشرف وفدي أن يقدم الى هذه الجلسة العامة للجمعية العامة مشروع القرار المعنون " تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية" والوارد في الوثيقة A/48/L.10، وذلك نيابة عن كل مقدميه.

إن الفقرات الأولى والثالثة والخامسة من الديباجة مماثلة للفقرات المقابلة الواردة في القرار ١٦٩/٤٧ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورة العام الماضي بشأن الموضوع نفسه.

وفي الفقرة الثانية من الديباجة، تشيد الجمعية العامة الى القرار ١٦٩/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وفي الفقرتين الرابعة والسادسة أدخلت عناصر جديدة لإدراج جوانب ذات أهمية خاصة في الحالة الآخذة في التطور في نيكاراغوا. وأبرز النقاط تنصب على الدمار الذي لحق ببلدي وشعبه بسبب الإعصار الأخير؛ وعلى الآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على تطبيق تدابير التكيف التي لا تترك لنا مجالا لتحقيق نمو مادي أو للإستثمار في المجال الاجتماعي، والتي أدت بنيكاراغوا الى طلب معاملتها معاملة إستثنائية حتى تتمكن من مواجهة الأزمة التي تمر بها على نحو أفضل؛ وعلى التقدم الذي أحرزته حكومة نيكاراغوا في تأمين توافق آراء اجتماعي عريض بشأن التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي منطوق القرار تجدون أن الفقرة ١ مماثلة للفقرة المقابلة لها في قرار العام الماضي بينما تتضمن الفقرات ٢ و ٣ و ٤ أفكارا توسع من نطاقها. أما الفقرتان ٥ و ٦ فهما إجرائيتان.

ونيكاراغوا تحتاج الى دعم المجتمع الدولي وتعاونه حتى يتسنى لها التغلب على آثار الحرب والكوارث الطبيعية التي أصيبت بها في السنوات الأخيرة. واعتماد الجمعية العامة بالإجماع لمشروع القرار الذي تقدمنا به سيكون بادرة واضحة على توفر الإرادة السياسية لدعم العمليات السياسية والاقتصادية التي ننفذها في بلدي. إن إعتماد المشروع بالإجماع وإظهار دعم وتضامن دولي سيوطدان السلم في نيكاراغوا ويعززان عمليتها الديمقراطية، ويتيحان لمجتمع الأمم المتحدة أن يفخر على الدوام بهذا الإسهام الرائع.

ونحن ممتنون لكل مقدمي مشروع القرار الواردة اسماؤهم في الوثيقة A/48/L.10، ولكل الذين أبدوا تأييدهم له. وبالنسبة لنيكاراغوا يعد التعاون والمؤازرة اللذان تلقيناهما أمرين بالغي الأهمية.

السيد كوزيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل ستة أيام في سانتياغو، بشيلي، وافقت القمة السابقة لمجموعة ريو، التي شارك فيها رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذين تتشكل منهم آلية التضامن السياسي هذه، على الإعلان التالي نصه:

"يؤيد رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، النداء الذي وجهته رئيسة جمهورية نيكاراغوا، السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو، في بيانها الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي نادت فيه بضرورة زيادة التعاون الاقتصادي مع بلدها، وهم يعربون عن استعدادهم لمواصلة دعمهم القوي لنيكاراغوا من أجل الإسهام في حل مشاكلها".

"إن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، يحثون المجتمع الدولي والوكالات المالية، وبخاصة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصرف الإنمائي للدول الامريكية على منه نيكاراغوا معاملة تتناسب مع الحالة الاستثنائية السائدة فيها، باعتبار أن ذلك يمثل إسهاما في استتباب الديمقراطية في نيكاراغوا وفي منطقة أمريكا الوسطى بأكملها".

وإعلان رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو يؤكد من جديد شيئا تسعى الى تحقيقه الأمم المتحدة في قرارها المتخذ في هذا الشأن، وهو الإقرار بوجود توافق في الآراء كامل ودولي بأن الحالة في نيكاراغوا تتطلب بسبب الظروف الخاصة التي تمر بها، تقديم مساعدة لها في شكل تعاون واسع القاعدة لتميكنها من الانتعاش بصورة نهائية والنهوض بالتنمية المستدامة. وذلك يجعل عملية تحقيق الديمقراطية والسلم التي تبتغيها بشدة عملية لا رجعة فيها.

وينبغي أن نزن المعنى الكامل لكلمات رئيسة نيكاراغوا أمام الجمعية العامة والآثار المترتبة عليها حيث تقول:

"إن المشكلة الاقتصادية هي أكبر مصدر من مصادر عدم الاستقرار، لأنها تولد توترات في البيئة السياسية والاجتماعية، مما يعرض للخطر الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. فإذا كانت المعونة الخارجية تصل متأخرة، وإذا قرنت بشروط قاسية أو أصبحت أداة سياسية، كما حدث في ١٩٩٢ وكما يحدث الآن، فإن الديمقراطية في نيكاراغوا قد تنهار". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٨، ص ١٢)

ولا نود حدوث هذا الإنهيار، ولهذا السبب فإننا نسهم في خطط التعاون مع هذا البلد الشقيق. ولا يمكن لحكومات امريكا اللاتينية أن تقف مكتوفة الأيدي بينما يواجه بلد في المنطقة، أيا كان، خطر الانهيار. ومن واجبنا مساعدة كل بلد من هذه البلدان على حسم مشاكله وأزماته وتجنب المواجهات الداخلية والفوضى التي تعود على شعوب هذه البلدان بأفدح التكاليف.

في عام ١٩٩١ حضر رئيس جمهورية شيلي اجتماع القمة لقادة امريكا الوسطى الذي عقد في سان سلفادور. وفي تلك المناسبة أعلن الرئيس ألوين رسميا بدء برنامج التعاون التقني مع امريكا الوسطى الذي يتقدم في إطاره عملنا الجاري في نيكاراغوا.

منذ ذلك الوقت أصبحت سياسة شيلي بشأن التعاون التقني حجر الزاوية في علاقاتها مع منطقة امريكا الوسطى، وبخاصة مع نيكاراغوا. وقد أفردنا ذلك البلد ليس بسبب الطبيعة الخطيرة للغاية للحالة هناك فحسب، بل لأن شيلي راغبة كذلك في أن تعوض بسياسة التعاون الحاسمة، الوقت الضائع في العلاقات بين البلدين، لهذا فإننا نقدر التقدم الذي أحرز بإعداد البرامج التي وضعت بالفعل والتي يجري تنفيذها بالكامل الآن. وننوه بصفة خاصة بالمشروعات الجديدة التي يجري تطويرها، وبخاصة في المجال الاجتماعي، لمساعدة الأطفال المعوقين والصغار الذي يحتاجون الى رعاية خاصة. وندرس أيضا طلبا للمساعدة في تنفيذ برنامج لتحديث قوة الشرطة الوطنية في نيكاراغوا وإضفاء الصبغة المهنية الصحيحة عليها.

مما تقدم يتضح أن الاتفاقات التي يجري التفاوض بشأنها الآن حول التعاون في قطاعات معينة بين حكومة نيكاراغوا ووكالة التعاون الدولي في شيلي، اتفاقات لها أهمية كبرى بالنسبة لعلاقاتنا في المستقبل. ومن البرامج ذات الأهمية الخاصة البرامج المساندة للجامعات ولتدريب الموظفين من خلال المنح الدراسية للدراسات العليا وللحصول على درجة الماجستير.

الى جانب ذلك، نذكر بصفة خاصة إشراك شيلي للقطاع الخاص في هذه الجهود. ووفقا لذلك وقع اتفاق بين "جمعية تشجيع الصناعات التحويلية"، التي هي كيان مشكل من أصحاب المشاريع في القطاع الخاص في بلدنا، "ورابطة المصدرين غير التقليديين في نيكاراغوا" وهو اتفاق يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموارد في تنفيذه.

وبالمثل، قدمت المساعدة التقنية في مجال موارد مصايد الأسماك من خلال معهد تشجيع مصايد الاسماك في شيلي ومعهد مصايد الأسماك في نيكاراغوا. كذلك قدمت المساعدة في مجال إزالة الألغام عن طريق منظمة الدول الامريكية من خلال فريق من المدربين المشرفين، وهذه مسألة لها أهميتها الخاصة بالنسبة لسلامة السكان. وهذا العمل خاضع للتقييم. وقد عقد فريق فني مشكل لتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتعاون الثنائي أول اجتماع له بالفعل.

كل هذه الأعمال جزء من مهمة أكبر، هي دعم استقرار الديمقراطية وتعزيزها. لقد واصل بلدي الدعم المطلق غير المشروط لعملية إحلال الديمقراطية والسلام في نيكاراغوا. ونعلق قيمة كبيرة على الجهود المبذولة لضمان إشراك كل القطاعات الوطنية في الحياة السياسية والمؤسسية للبلد في إطار بناء وقانوني تماما.

تحقيقا لهذا الغرض، كان من بين الأنشطة التي اتبعت في هذا المجال، قيام وكيلا الوزارة لشؤون الحكومة وشؤون رئاسة الجمهورية، بصحبة المدير العام للتأمين والأسهم في شيلي، بحضور حلقة دراسية عن الخبرات في التحول الى الديمقراطية نظمتها في الأسبوع الماضي في ماناغوا، حكومة نيكاراغوا وشاركت في الإشراف عليها المنظمة الدولية للهجرة ومؤسسة كونراد أديناور.

هذا التعاون يشجع تحقيق الأهداف ذات الأولوية في نيكاراغوا، وهي إقرار السلم والمصالحة واحترام حقوق الانسان وترسيخ الديمقراطية.

وعلى الرغم من هذه الجهود، أصبح من المحتم توجيه الكثير من الموارد المالية المخصصة للتعاون الذي تقدمه شيلي وغيرها من البلدان بحيث ينصب على الغرض الصحيح ويحقق بفعالية فائدة للسكان. فالجهود المبذولة لتدريب العاملين لن تفيد في شيء إن لم تتوفر لهم الظروف المناسبة للقيام بأنشطتهم.

ونيكاراغوا في حاجة الى موارد بغية إنعاش كل مجالات انتاجها، ولهذا يوجد لدى المجتمع الدولي والهيئات المالية متعددة الأطراف طيف عريض من الميادين التي يمكنها أن توجه اليها جهودها تحقيقا لذلك الهدف.

وتشير الخبرة الى أن توطيد السلم في أعقاب الصراع عمل يلزم وصله بجهود التنمية الشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن الموارد يجب أن توجه في ضوء ذلك.

وهذا ينطبق بصفة مطلقة على الحالة في نيكاراغوا. وتشارك حكومة شيلي في الجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا، ولكنها يجب أن تذكر أيضا أن الثمار لا يمكن أن تتبدى للعيان على الفور. فهذا يتطلب تفهما ودعما من جانب المجتمع الدولي وبذل جهود مضنية من جانب جميع أفراد الشعب في سبيل الهدف المشترك، هدف التغيير والنمو.

إن توطيد السلم عملية تبدأ باتخاذ تدابير عملية مباشرة لاستعادة الأداء العادي للمجتمع، وإنعاش الاقتصاد، واستصلاح الأراضي وانتاجيتها وتنظيم عودة النازحين والمهاجرين وتوطينهم. ومن الأساسي أيضا تخفيض كمية الأسلحة الموجودة لدى المجتمع بصفة عامة، فهي أحد العناصر التي تؤدي الى عدم الاستتباب الذي قد يؤدي بالتالي الى العنف. وتتطلب هذه الخطوات جهدا من شعب نيكاراغوا كله - وليس من عدد قليل منه - لأنه هو الذي سيرسي قواعد التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستدامة.

والتعاون الدولي - من ناحية - يمكنه أن يساعد على دعم مجتمع لا يزال جريحا ولكنه يتوق الى بناء ديمقراطية متنامية الصحة، ديمقراطية تقوم على التعايش الناضج.

السيد آلبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وضحت منطقة أمريكا الوسطى عزمها الثابت على التغلب على عقود من العنف والاضطرابات والعوز. وقد امتدت عملية صنع السلام الى المنطقة برمتها. لقد كانت هناك حاجة منذ مدة طويلة جدا لتوفر حسن النية لدى بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية وقطاعات من مجتمعاتها ولتوفر الدعم الدولي.

وتمثل أمريكا الوسطى أولوية من اهتمامات المكسيك لأن لنا حدودا مشتركة مع المنطقة وتربطنا بها صلات ثقافية وتاريخية. لهذا اضطلع بلدي بأنشطة تعاونية متواصلة لكي يدعم الانتعاش والتنمية الاقتصادية للبلدان الخمسة في المنطقة.

ومن الأنشطة التي عساها أن تبين ذلك بجلاء توقيع اتفاق لتحرير التجارة مع بلدان امريكا الوسطى في آب/اغسطس ١٩٩٢ هدفه النهائي إنشاء منطقة مفتوحة للاستثمار وللتدفق الحر للسلع والخدمات.

إن نيكاراغوا بلد يواجه تحديات خطيرة الآن. ويبذل جهودا مضنية لإعادة بناء الديمقراطية فيه بحيث يعطي دينامية جديدة لاقتصاده وذلك في مجتمع تعرض للاستقطاب في أوقات كثيرة. فإلى جانب أعمال التدمير من جانب الشعب، جاءت الكوارث الطبيعية فزادت أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية سوءا على سوء. إن اقتصاد نيكاراغوا الذي مني باختلالات خطيرة يضعها في مصاف أقل البلدان دخلا. فيبلغ حجم دينها الرسمي حوالي ٠٠٠ ١١ مليون دولار. ويبلغ معدل الدين بالنسبة للفرد الواحد أعلى معدل في العالم. في وسط هذه الصعوبات، بدأت نيكاراغوا عملية إصلاح سياسي موجهة صوب التعمير الوطني وصنع السلم وتخفيض الجيش وتسريح المقاومة. وتتواكب هذه العملية مع التشاور والحوار والتوصل الى اتفاق مع المجموعات السياسية المختلفة.

وعلى المستوى الثنائي، يشارك بلدي في برنامج تعاون مكثف مع نيكاراغوا. فبين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، نفذ ٦٠ مشروعا في مجالات مثل مكافحة الفقر والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والتدريب الفني والصحة وخصخصة الموانئ والزراعة والبيئة والعمل والإدارة العامة.

وعندما زارت السيدة فيوليتا تشامورو المكسيك في آب/أغسطس الماضي، أكد رئيس المكسيك من جديد تأييده للتعاون مع نيكاراغوا بغية إضفاء الاستقرار على اقتصادها. كما أعرب عن قلقه إزاء الأسلوب الذي تلتمس به مختلف القوى السياسية تسوية خلافاتها بارتكاب أعمال غير مشروعة، تؤثر تأثيرا سلبيا على الجهود التي يبذلها شعب نيكاراغوا لإرساء السلم وانعاش الاقتصاد.

وإننا نحيط علما مع الارتياح بالأنشطة التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة نيكاراغوا، وخاصة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما وصف في تقرير الأمين العام الذي أعد بموجب القرار ١٦٩/٤٧. وتوضح هذه الوثيقة أن إحدى المشكلات الرئيسية التي تعترض طريق عملية الانتقال ربما تتمثل في الافتقار إلى سياسات تكاملية واستراتيجيات

للتنمية وإشاعة الاستقرار.

وينبغي أن ندرك أن جهود شعب وحكومة نيكاراغوا ستذهب سدى إذا لم يتعاون مجتمع الأمم والمنظمات الدولية تعاونا تاما مع نيكاراغوا لتوطيد أهدافها في تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحث المجتمع الدولي والأجهزة المالية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الامريكية على منح نيكاراغوا المساعدة التي تستحقها في الظروف الاستثنائية السائدة هناك.

ومن جانبنا أود أن أؤكد هنا من جديد تصميم حكومة المكسيك الذي لا يتزعزع على استمرار العمل في تعاون وثيق مع نيكاراغوا البلد الشقيق سواء على المستوى الثنائي أو عن طريق أي آلية قائمة، من أجل تمكينها من المضى قدما على طريق السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن النداء الذي وجهه وفد نيكاراغوا إلى المجتمع الدولي من أجل التعاون في تلك الجهود نداء موجه منا أيضا.

ومن ثم نشارك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.10، وتدعو الدول الأعضاء أن يمنحوه تأييدهم الإجماعي.

السيد يانينز بارنيفو (أسبانيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إن إدراج البند المعنون "تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وإعادة بنائها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية" في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة يوضح بجلاء مدى الأهمية التي ما برحت الأمم المتحدة توليها لمتابعة عملية الإنعاش وإعادة البناء في بلد تردى في حمأة الصراع الذي تتطلب عواقبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية من المجتمع الدولي اهتماما ومعالجة شاملين.

ونيكاراغوا مثال على بلد حققت فيه عملية السلم والمصالحة الوطنية في بداياتها نتائج إيجابية بمساعدة المجتمع الدولي وتحت قيادة الرئيسة الدستورية للجمهورية السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو. وكما أشارت الرئيسة تشامورو منذ وقت قصير من فوق منبر قاعة الجمعية العامة، تضطلع نيكاراغوا بمهمة جسيمة وهي عملية الانتقال من الحرب إلى السلام، ومن الاقتصاد المركز إلى اقتصاد السوق ومن المجابهة إلى توافق الآراء على أساس ديمقراطي.

ومع ذلك يجب أن نقر بأن المجتمع الدولي قد ركن إلى الإفراط في الثقة نتيجة للتطورات الإيجابية الأولية فأبدى اهتماما ضئيلا وقدم دعما طفيفا أثناء الفترة التي أعقبت تسوية الصراع والتي يمكن أن نطلق عليها فترة "النقاهة". وتلك هي الفترة التي تدهورت فيها الحالة السياسية مما أدى إلى تدهور مواز في الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

وتبين الأحداث التي جرت مؤخرا في مناغوا وغيرها من مدن نيكاراغوا مدى ضعف عملية تدعيم الديمقراطية وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى دعم مستمر من جانب المجتمع الدولي لهذه العملية في ظل الظروف السائدة في بلد مثل نيكاراغوا. والواضح أنه يقع على عاتق شعب نيكاراغوا ذاته إحراز تقدم حاسم في عملية المصالحة الوطنية بمشاركة جميع القوى السياسية والاجتماعية. وعلى الشعب أن يعرف مع ذلك أنه يحظى بتشجيع ومساندة المجتمع الدولي في هذا المسعى.

إن أي ردة تتعرض لها عملية نيكاراغوا لن تؤثر تأثيرا خطيرا على هذا البلد وحده فحسب، ولكن يمكن أن تكون لها أيضا عواقب سلبية على منطقة أمريكا الوسطى، التي ما زالت في طور الخروج من حقبة طويلة من الصراع. ولنفس السبب يعني تحقيق التقدم في نيكاراغوا تقدما في عملية تشكيل منطقة سلمية وحرة وديمقراطية ونامية في أمريكا الوسطى بما يتماشى مع الأهداف الواردة في القرار ١١٨/٤٧ الذي اتخذ في الدورة السابقة للجمعية العامة. تشجع الجمعية في ذلك القرار مبادرات بلدان أمريكا الوسطى الهادفة إلى تدعيم الحكومات التي تبني أسس تنميتها على الديمقراطية والسلم والتعاون والاحترام المطلق لحقوق الإنسان.

إن العلاقة الوثيقة بين عملية المصالحة السياسية والانتعاش الاقتصادي في نيكاراغوا أوضحهما تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/48/318 و Corr.1) المقدم إلى دورة الجمعية هذه. كما أبرزتها أيضا الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء التي حثت في إعلانها الصادر في ٢٦ آب/أغسطس الماضي؛ على انتهاج مصالحة وطنية حقيقية وطلبت إلى جميع القوى السياسية والاجتمتاعية أن توحد صفوفها وتتجاوز خلافاتها وتعمل من أجل توطيد دعائم الديمقراطية والتنمية في نيكاراغوا.

ويطلب القرار ١٦٩/٤٧ الذي اتخذ بتوافق الآراء في الدورة الماضية للجمعية العامة من الأمين العام، أن يقوم بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقديم كل المساعدات الممكنة

إلى نيكاراغوا من أجل المساعدة في توطيد السلم في مجـــالات مـــن قبيل توطين المشردين والمسرحين واللاجئين، وملكية الأراضي واستئجارها في المناطق الريفية، والاهتمام المباشر بضحايا الحرب، وإزالة الألغام؛ وعموما فـــي عمليـــة إنعاش وتنمية مطردة تجعل من المتعـذر عكـس مســـار ما تحقـــق فعلا مـــن السلم والديمقراطية.

إن تقرير الأمين العام يسلط الضوء على أوجه التقدم المحرز على الساحة الدوليـــة. غير أن الأحداث الأخيرة تبين أنه ما زال هنـــاك شـــوط طويل يتعين قطعه قبل أن تتوطد أوجه التقـــدم تلك. في المجال الاقتصادي أدى برنامج تحقيق الاستقرار إلى أن يصبح بالإمكان إدخال تحسينات كبيرة عـــن طريق تخفيض معدل التضخم، وأدت عمليات التكيف الهيكلي إلى التعجيل بتحويل النظام الاقتصادي إلى اقتصاد سوقي. ومع ذلك فإن هذه البرامج لم تكن كافية لإعادة تنشيط الاقتصاد النيكاراغوي، الذي يظهر معدلا سلبيا للنمو بالنسبة للفرد نتيجة لعوامل ديموغرافية. وقد أدى ذلك كله إلى تدهور الأحوال الاجتماعية ممـــا يهدد عملية توطيد الديمقراطية الناشئة في ذلك البلد. ومما يثير القلق بوجه خاص حجم الدين الخارجي الذي يعتبر أعلى دين في العالم محسوب على أساس نصيب الفرد كما جاء في تقرير الأمين العام.

وما فتئت اسبانيا تقوم بمفردها ومن خلال عضويتها في الجماعة الأوروبية بتقديم كل المساعدات الممكنة إلى نيكاراغوا في هذه المرحلة الحاسمة من جهودها من أجل إقرار السلم والديمقراطية، وتعزيز التنمية. ونظرا للحالة السائدة في ذلك البلد، فقد كان تعاوننا منذ الثمانينات موجها أساسا صوب مجالات الصحة والإسكان والبنية الأساسية والخدمات. ومع تحقيق السلم، نكثف تعاوننا الثنائي في قطاعات الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب التقني، وفي ميادين الزراعة ومصائد الأسماك والبيئة، وهو يتركز بشكل أساســـي فـــي مجـــال الدعـــم المؤسسي على الصعيدين المحلي والوطني. وقد حظي التدريب والتعاون العلمي والتقني بالأولوية في مجال التعاون بين اسبانيا ونيكاراغوا. وخلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ وصلت قيمة المنح الأسبانية المقدمة في إطار التعاون الثنائي مع نيكاراغوا إلى ما مجموعه ٥٥٠ ٢ مليونا من البيزيتات.

لكل هذه الأسباب، تحث اسبانيا الأمين العام ومنظمـــة الأمـــم المتحـــدة علـــى مواصلـــة تقديم كل المساعدات الممكنة إلى نيكاراغـــوا لتوطيـــد وتقوية العملية الديمقراطية ولتعزيـــز التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد. ولهذه الأسباب أيضا، أصبح وفد بلدي من مقدمي مشروع القرار A/48/L.10 الذي تحث الجمعية العامة على اعتماده.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف الكبير والاعتزاز البالغ لي أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز حول هذا البند الهام المعنون "تقديم المساعدة الدولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية". إن تقرير الأمين العام الشامل (A/48/318 و Corr.1) يقدم لنا صورة قاتمة للحالة في نيكاراغوا، وهو يوجه نظرنا، وبحق، إلى الأحوال الاقتصادية المتدهورة في ذلك البلد.

لقد أعلنت بلدان عدم الانحياز لدى اجتماعها في مؤتمر قمتها العاشر، المعقود في جاكارتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، في جملة أمور عن تأييدها القاطع لجهود نيكاراغوا الجارية من أجل تحقيق أهدافها، وأعربت عن الأمل في أن يمكن الحوار الوطني، وتعميق العملية الديمقراطية، واستمرار التعاون الدولي من التغلب على العقبات الرئيسية التي تواجه ذلك البلد في ظروفه الحالية.

وتعبيرا عن هذا القرار، دعا وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز، عند اجتماعهم في أوائل الشهر الحالي، القوى السياسية الرئيسية لأن تواصل جهودها صوب الحوار المثمر من أجل تحقيق عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في نيكاراغوا. كما دعوا المجتمع الدولي إلى الاستمرار في دعم نيكاراغوا لكي تتغلب على مشاكلها السياسية والاقتصادية، وتوطد عمليتها الديمقراطية.

بعد عقد من الصراع الأهلي، أحرزت حكومة نيكاراغوا تقدما كبيرا في تحقيق السلم والمصالحة والوفاق الوطني، مما جعل بالإمكان إرساء دعائم الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. غير أنه ما زالت عوائق كثيرة قائمة ولابد من التغلب عليها. إن حالة نيكاراغوا فريدة من نوعها. فنيكاراغوا باعتبارها بلدا ناميا تتعرض بالفعل لكوارث طبيعية كالتي عصفت بها مؤخرا. ونحن نعتقد أن هذه الكوارث، التي كشفت عن ضعف اقتصاد نيكاراغوا وضعف بيئتها، قد جعلت ذلك البلد غير قادر على السير قدما بتنميته. وعلاوة على ذلك، إن اقتصاد ذلك البلد، الذي عانى من الإضطراب سنوات عديدة، بحاجة ماسة إلى مساعدة مستدامة. وتبين الحالة في نيكاراغوا بوضوح الطبيعة غير القابلة للتجزئة للسلم والاستقرار والتنمية. والواقع - وهـذه مسألة سياسية واقتصادية واجتماعية مشحونة بعواطف متأججة - أن السلم لا يمكن أن يسود إذا لم

تكن هذه المعونة كبيرة.

لقد أدت الآثار المتراكمة للكوارث الطبيعية والحرب الأهلية والأزمة الاقتصادية إلى جعل الحالة في نيكاراغوا غير قابلة للدفاع عنها، مما جعل نيكاراغوا مرشحة جديرة بالدعم والمساعدة الدوليين المتضافرين. لذلك نكرر مؤازرتنا للقرارين ١١٨/٤٧ و ١٦٩/٤٧. ومما له دلالة هامة أن هذين القرارين اتخذا بتوافق الآراء، الأمر الذي يدل على الاعتراف بمحنة الشعب النيكاراغوي وبالحاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي له الدعم اللازم للنهوض بعملية الانتعاش وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي والتعجيل بها، بغية التغلب على آثار الحرب والآثار الضارة الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

وفي ظل هذه الخلفية، نحن ممتنون لاستجابة الأمم المتحدة الشاملة والفعالة، وللطريقة التي عبأت بها جهودها لهذا الغرض. وقد شرع فعلا في اتخاذ التدابير الأولية للانعاش من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات شتى أخرى في منظمتنا. والحقيقة أن التدابير المتوسطة والطويلة الأجل التي يغطيها تقرير الأمين العام تغطية شاملة ضرورية لإنعاش نيكاراغوا وإعادة تعميرها.

ومن المشاكل الخطيرة التي يتعين معالجتها على نحو عاجل مسألة الدين الخارجي على نيكاراغوا - وعلى الرغم من أن نيكاراغوا لا تعتبر من أقل البلدان نموا، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه نظرا لأحوالها الاقتصادية والاجتماعية، وضعفها إزاء الطبيعة، ومراعاة لديونها الاجمالية بالنسبة لحجم سكانها، فإنه يجب إيلاء معاملة خاصة لهذه الدولة. لذلك، نؤيد بقوة التوصية المضمنة في الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام. وفي هذا الصدد، من المناسب أن نلاحظ أن حركة عدم الانحياز ستعقد اجتماعا في أواخر العام الحالي بشأن مشاكل الديون الخارجية الواقعة على البلدان الأعضاء في الحركة. وقد يتيح ذلك الاجتماع فرصة لتيسير سبل ووسائل حسم مشكلة مديونية نيكاراغوا.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامننا مع نيكاراغوا - حكومة وشعبا - في هذا الوقت الذي تشتد فيه حاجتها، وأن أضيف إلى ذلك أننا على أهبة الاستعداد لتقديم دعمنا الكامل لهذه المساعي الكبيرة للتعاون الدولي.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود إيطاليا أن تؤكد مجددا التزامها القوى بعملية السلم في أمريكا الوسطى، وهي العملية التي بدأت باتفاقات اسكيبولاس التاريخية. ويؤيد بلدى تأييدا قلبيا حكومة وشعب نيكاراغوا، وهما يطوران ديمقراطيتهما واقتصادهما. وطوال السنوات القليلة الماضية، ساهمت ايطاليا في هذه العملية - بالأفعال وليس بمجرد الأقوال - من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمنح ١١٥ مليونا من الدولارات لوضع برنامج إنمائي للمشردين واللاجئين والمعادين إلى أوطانهم (برودير).

في البلاد التي تركت عليها الصراعات المسلحة الداخلية أو الخارجية آثارا باقية، تصبح المساعدة الانسانية الحاجة الأساسية الأكثر إلحاحا. ولكن فيما بين المساعدة الغوثية الطارئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، هناك حاجة الى إعادة التأهيل أو الى النقاهة. كما قال بحق زميلنا الأسباني السفير ياينيز باريونفو. إن البرنامج الانمائي للمشردين واللاجئين والمعادين الى أوطانهم "برودير" يفي على وجه الدقة بالحاجة الى إعادة التأهيل أو النقاهة. فهو نوع من صلة الوصل بين المرحلتين الرئيسيتين.

إن البرنامج الانمائي للمشردين واللاجئين والمعادين الى أوطانهم "برودير" ينفذ في ستة بلدان، بما في ذلك السلفادور ونيكاراغوا وقد وضع أساسا لايجاد الظروف اللازمة لتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمشردين واللاجئين والعائدين الى ديارهم بعد الحرب. ويتعلق البرنامج بعشرات من المجالس البلدية التي أضرت الحرب بها، حيث يمكن لإعادة التأهيل والمصالحة أن يكون لهما فرق حقيقي.

نحن مدينون بصفة خاصة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للطريقة المثلى التي أدار بها هذه المبادرة التي تعتبر قصة نجاح حقيقية، كما يمكن لجميع المشاركين فيها أن يشهدوا على ذلك. والواقع أنها بلغت حدا من النجاح جعل ايطاليا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يبحثان جديا في امكانية مد نهج "برودير" الى أجزاء أخرى من العالم تعاني من مآسي مماثلة.

إن السمات الرئيسية لهذا البرنامج هي أولا، وضع هذا البرنامج لكي يجمع عناصر المساعدة الغوثية والمعونة الانمائية. ثانيا، يتعلق الأمر بإعادة توطين المجتمع بأكمله دون تمييز وأعني الجنود السابقين والمغاورين السابقين والزعماء المحليين والموظفين الحكوميين واللاجئين والعائدين والذين بقوا في أماكنهم يعانون. ثالثا، إن المنظمات المحلية، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات، تشارك بنشاط في البرنامج. رابعا، يحدد

المجتمع المتلقي حاجاته ذات الأولوية، مثل الاسكان والرعاية الصحية وخدمات الصحة العامة والتعليم الأولي. كذلك إن المشروعات الزراعية والأنشطة الأخرى المولدة للدخل هدف رئيسي للبرنامج الانمائي للمشردين واللاجئين والمعادين الى أوطانهم. وبإيجاز إن مشاركة المجتمع والأنشطة المستدامة وتطوير الموارد البشرية جوهر هذا البرنامج الفريد. إنها أسس التكامل الاجتماعي والنمو الاقتصادي وإعادة البناء المؤسس.

تود ايطاليا، من فوق هذه المنصة، أن تشيد بنيكاراغوا لسعيها النشط الى المصالحة السياسية وإعادة البناء الاقتصادي. ولكن يجب أن نتذكر أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها. فهي تتطلب التصميم والكفاح المستمر والجهد ليس فقط من جانب البلدان المعنية نفسها ولكن من جانبنا جميعا. ولهذا السبب ستستمر ايطاليا في تقديم تأييدها الدائم لهذه العملية على أساس ثنائي عن طريق المجموعة الأوروبية وعن طريق الأمم المتحدة.

وبالتالي يشرفني سيادة الرئيس أن أبلغكم أن ايطاليا يسعدها أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/48/L.10 الذي تولى عرضه ووصفه وصفا بليغا السيد خوسيه باليه نائب وزير خارجية نيكاراغوا، وأن توصي الجمعية العامة باعتماده.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤيد وفدي مشروع القرار المعروض علينا اليوم في إطار البند ٤٥ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "تقديم المساعدة الدولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، ونتطلع الى اعتماده هذا الصباح بتوافق الآراء.

يعرف وفدي أن حكومة نيكاراغوا في حاجة ماسة الى مساعدة خارجية لدعم اقتصادها ولمساعدتها في دعم الديمقراطية في البلاد. وتؤيد حكومة الولايات المتحدة هدف نيكاراغوا المتمثل في المصالحة الوطنية وتتمنى النجاح لحكومة نيكاراغوا. ولذلك يعتقد وفدي أن المساعدة الاقتصادية الدولية لتعمير نيكاراغوا وإنعاشها ضرورية لمواصلة الحكومة التقدم في الطريق الى تحقيق أمة ديمقراطية مستقرة سياسيا.

ونتوقع أن تؤدي المحادثات الدائرة داخل نيكاراغوا الى تحقيق توافق آراء جديد صوب انتهاج سياسات اجتماعية واقتصادية سليمة. ونأمل أن تتناول هذه السياسات الظروف الملحة السائدة الآن في المناطق الريفية وأن تبدأ مجددا الأنشطة الانتاجية. وبالاضافة الى ذلك نتطلع الى خطط حكومة نيكاراغوا بدعوة القواعد الشعبية للمشاركة في الحوار الوطني بشأن الاصلاح الاقتصادي. وستؤكد برامج المساعدة في الولايات المتحدة الأمريكية على مشاركة القواعد الشعبية في الحياة الاقتصادية للأمة.

وفي الوقت الذي نعترف فيه بصعوبة المشاكل لا يمكن للمعونة الخارجية وحدها أن تضمن نجاح حكومة نيكاراغوا أو أن تديمه، ولكن يجب على حكومة نيكاراغوا وشعبها في نهاية المطاف أن يواصلا العمل لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي وهذا بدوره سيخلق الثقة اللازمة لتوليد استثمارات سواء في نيكاراغوا أو خارجها.

وسنواصل المراقبة بانتباه وشجاعة لخطوات حكومة نيكاراغوا لتنفيذ التزاماتها العامة نحو شعبها. وينبغي أن أشير الى أن المساعدة التي يمكن لحكومتي أن تقدمها عن طريق ترتيبات ثنائية تسير جنبا الى جنب مع المساعدة الأخرى المتعددة الأطراف والمساعدة من مانحين آخرين. ويشجع حكومة بلادي أن المانحين الدوليين لنيكاراغوا أعربوا في اجتماعاتهم الأخيرة عن استمرار دعمهم لنيكاراغوا وأكدوا على أهمية المصالحة السياسية الوطنية باعتبارها شرطا ضروريا للاستخدام الفعال للمساعدة الدولية.

السيد مارورياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): منذ خمس سنوات عندما أجريت الانتخابات الرئاسية في نيكاراغوا وفقا للعملية الديمقراطية، أعربت اليابان عن تهانئها الخالصة لشعب نيكاراغوا بمناسبة مولد ديمقراطية جديدة، من خلال حكومة الرئيسة تشامورو. ومنذ ذلك الوقت ما فتئت اليابان تعبر عن تأييدها المتواصل لحكومة الرئيسة تشامورو وخاصة في ضوء التزامها بالمصالحة الوطنية وجهودها من أجل تعزيز العملية الديمقراطية في نيكاراغوا.

تعلق اليابان دائما قيمة كبيرة على جهود الرئيسة تشامورو لتحقيق المصالحة السياسية في بلدها خلال فترة رئاستها. لقد اختارت الرئيسة تشامورو انتهاج سياسات واقعية تولي الأولوية لإعادة التعمير الاقتصادي دون تجاهل لنتائج الحرب، وتعمل في نفس الوقت على إرساء ثقافة سياسية ديمقراطية تستند الى التسامح والمصالحة والحوار.

ويكمن التحدي في هذا الجهد في الحفاظ على توازن دقيق حتى تحرز تقدما دون أن تعرض للخطر

الانجازات التي تحققت بالفعل. ولهذا السبب، تسعى الحكومة الى تجنب المواجهة مع الساندينيين، وبسبب مراعاة آراء المعارضة التي تحتل أغلبية المقاعد في الكونغرس تضطر الى مواجهة مختلف الصعوبات في إدارتها للبلاد. وفيما يتعلق بقيام مجموعات متطرفة من الجانبين على الصعيد السياسي باحتجاز رهائن، ترحب اليابان بحسم هذه المشكلة عن طريق المفاوضات بين الجبهة الساندينية للتحرير الوطني واتحاد المعارضة الوطنية. وتأمل اليابان أملا خالصا بأن هذا الحوار سيؤدي الى تطوير كامل للحوار الثلاثي التي تجريه حكومة نيكاراغوا بهدف تأمين الاستقرار السياسي الوطيد، والى تقدم الحوار الوطني الذي تشارك فيه كل القطاعات والذي يكتسي أهمية أساسية في إرساء أسس جهود التنمية الاقتصادية، وتقر اليابان أيضا بالجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا لمواصلة تقوية مؤسساتها الديمقراطية وتوطيد حقوق الانسان ومعالجة مشاكل الأمن الاجتماعي وكذلك للتوصل الى حل دائم لمسألة حقوق الملكية والرقابة المدنية الكاملة على القوات المسلحة. وتؤيد هذه الانجازات وتؤكد على ضرورة مواصلة العمل الى أن تترسخ جذور المؤسسات الديمقراطية ترسخا كاملا.

ويجب علينا جميعا أن نسلم بالتقدم الكبير المحرز في إحلال السلم في منطقة أمريكا الوسطى. وينبغي أن ندرك أيضا التأثير الحيوي لتوطيد السلم وإعادة بناء نيكاراغوا على الاستقرار في منطقة أمريكا الوسطى بأكملها. ولذا، تقر اليابان بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها بلدان أمريكا اللاتينية، وبخاصة شعوب أمريكا الوسطى ذاتها، من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك. ولذلك تؤيد اليابان بشدة الجهود التي تبذل في منطقة أمريكا الوسطى.

وفيما يتعلق بنيكاراغوا يجب ألا يغيب عن بالنا أنه بالاضافة الى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي عن طريق هيئات مثل الأمم، هناك أيضا التعاون الذي يتوفر عن طريق الرابطة من أجل الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى التي أنشئت في ١٩٩١. وتشارك اليابان بنشاط في مختلف أنشطة الرابطة منذ إنشائها، بوصفها أحد رئيسى الفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية وكذلك بوصفها رئيسة للاجتماع الاستثنائي للرابطة من أجل الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى الذي عقد في طوكيو في آذار/مارس الماضي، والذي شارك فيه وزراء الخارجية ووزراء الاقتصاد لبلدان أمريكا الوسطى. وستواصل اليابان مشاركتها النشطة في هذين المحفلين المتعددي الأطراف.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أصدق التعزية لأسر ضحايا الكوارث الطبيعية التي أصابت نيكاراغوا مؤخرا، وتأمل اليابان أملا خالصا بأن يتسنى لشعب نيكاراغوا التغلب على هذه الكوارث.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد في هذا المحفل الدولي أن اليابان ستواصل دعمها لنيكاراغوا القائم على الديمقراطية والتنمية؛ وستدعم ترسيخ جذور الديمقراطية وسنتعاون مع هذا البلد الصديق في تطبيقه للاصلاحات الاقتصادية، على نحو مستمر يعتد به. وحكومة اليابان تؤيد مشروع القرار ويشرفها أن تشارك في تقديمه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة الخاصة بهذا البند.

تقرر ذلك.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إن حاجة نيكاراغوا الملحة الى الإنتعاش وإلى إعادة البناء سلمت بها قرارات متلاحقة للجمعية العامة وبيانات مختلف الهيئات السياسية والاقتصادية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وإن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، الذين عقدوا اجتماعا في سانتياغو بشيلي في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر، قد اعتمدوا إعلان نيكاراغوا الذي يعد الأساس الأكثر حداثة الذي تستند إليه في مشاركتنا في تقديم مشروع القرار A/48/L.10، الذي تولى عرضه نائب وزير الشؤون الخارجية في نيكاراغوا، والذي تتقدم به اليوم مجموعة من الدول من بينها فنزويلا، للنظر فيه، ولإعلان يمثل أيضا الولاية التي نستند إليها في التوصية باعتماد مشروع القرار بالإجماع كبادرة للتضامن مع نيكاراغوا حكومة وشعبا وكالتزام نقطعه على أنفسنا تجاهها.

والسلم في أمريكا الوسطى يمثل هدفا مشتركا للدول الأعضاء في منظمتنا، وقد بذلنا العديد من الجهود لتحقيق هذا الهدف، ونحن على ثقة من أننا نتشاطر جميعا دون حدود الرغبة في تعميق السلم هناك. ونيكاراغوا عنصر حاسم في عملية إحلال السلم في أمريكا الوسطى. وتبذل حكومتها جهودا حميدة للتغلب على الانقسامات السياسية والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التاريخ الحديث لهذا البلد. ورئيسته، فيوليتا باريوس دي تشامورو، قد قدمت وصفا بليغا في هذه القاعة للنجاحات التي أحرزت والعقبات التي تواجه في هذه العملية. ونحن في

فنزويلا على اقتناع بأنها تستحق أن نقدم لها دعما قويا.

ومنظمتنا تولي بصورة متزايدة الاعتبار للصلة المباشرة المعترف بها بين الديمقراطية والسلم والتنمية، ونيكاراغوا تشكل نموذجا واضحا لهذا الترابط وللآثار السلبية التي يمكن أن يؤدي إليها إهمال أي من هذه الأهداف الأساسية. ونحن نشعر بقلق خاص إزاء الصعوبات التي تواجهها نيكاراغوا في الحصول على المستوى اللازم من التعاون الدولي حتى يتسنى لها تعزيز التقدم الذي أحرزته في برامج التكيف الاقتصادي الكلي والاصلاحات الداخلية. ويواجه المجتمع الدولي حالة إستثنائية تتطلب تدابير هي أيضا إستثنائية. والمعاملة غير التفضيلية وبخاصة المعاملة التي تخضع لشروط، يجب تجنبهما، في رأينا، لا لأسباب مبدئية فحسب ولكن أيضا لأسباب واضحة تتعلق باتساقها مع العمل الذي نقوم كلنا بدور فيه حسب قدراتنا، وهو العمل على تحقيق النجاح للديمقراطية والمصالحة الوطنية في نيكاراغوا.

وفنزويلا والبلدان الأخرى في المنطقة وبخاصة مجموعة الثلاثة، التي ننتمي إليها مع كولومبيا والمكسيك - تتابع عن كثب الحالة في نيكاراغوا. وفنزويلا ستطبق بقدر إستطاعتها، سياسة تقوم على التعاون مع هذا البلد الذي نأمل أن تساعد على التحقيق من حدة صعوبة حالتها الاقتصادية، وأن تعزز الروابط المتنامية مع اقتصادها في المجالين التجاري والمالي.

ونأمل ألا يكون ذلك جهدا منفردا، ويسرنا أن نوصي مرة أخرى بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت كدليل مباشر وملموس على تضامن المنظمة مع نيكاراغوا وعلى استمرار هذا التضامن وهو ما نحن على ثقة منه.

السيد تاتنباخ (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود، سيدي، وأنا أتكلم للمرة الأولى في الجمعية العامة هذه الدورة، أن أتقدم إليكم والى سائر أعضاء مكتب الجمعية، بالتهاني الحارة على الأسلوب الفريد الذي يدار به عملنا، وأن أعرب عن أطيب تمنيات وفد بلدي لكم بالنجاح.

بالنسبة لبند جدول الأعمال المعنون، "تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، أود، بالنيابة عن دول أمريكا الوسطى الست، أن أبدأ بالتذكير بأنه، في قرار الجمعية العامة ١٠٩/٤٦ باء الذي اتخذ نتيجة للخطوات الأولى التي اتخذتها نيكاراغوا لإنهاء القتال في المنطقة، أعلنت أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية. لهذا، أود، بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى، أن أعرب عن تضامننا الوثيق مع نيكاراغوا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعروض علينا اليوم.

يتدفق نهر سان خوان بين كوستاريكا ونيكاراغوا، كرمز للوحدة وحد جغرافي في وقت واحد، وهو مجرى مائي يتمتع فيه البلدان بحقوق الملاحة. ولمدة طويلة، من عهد الاستعمار الى السنوات الأولى من القرن الماضي، كان هذا النهر قناة هامة بين المحيطين الأطلسي والهادئ، وجعل نيكاراغوا مركزا للصراع، نظرا لمصالح ذلك العصر الاقتصادي.

من السهل أن نفهم السبب الذي جعل ذلك المجرى المائي بين المحيطين - وكان الوحيد في القارة قبل إنشاء قناة بنما - يحول نيكاراغوا الى منطقة تجتذب الاهتمام السياسي الكبير، حتى بالنسبة للدول الأوروبية. ويكفي أن نذكر أن هناك معركة بحرية وقعت في نهر سان خوان، معركة اشترك فيها شخص شهير فريد هو الأدميرال نيلسون.

وبالتالي، فإن نيكاراغوا بلد كان دائما هو بسبب موقعه الجغرافي متورطان، بطريقة أو بأخرى، في صراعات سياسية وعسكرية. وعلاوة على ذلك، ولنفس السبب، كان لأوضاعه الاجتماعية والسياسية تأثير مستمر - وإن تفاوتت درجاته - على جيرانه في أمريكا الوسطى. وتاريخ الصراع السياسي والعسكري هذا، الذي كان يرتبط أصلا بالمصالح الجغرافية والاقتصادية، امتد الى المصالح الجيوبوليتيكية في الآونة الأخيرة جدا، ونتيجة الصراع بين الشرق والغرب أو ما يسمى بالحرب الباردة التي انتهت الآن لحسن الحظ.

ونحن في أمريكا الوسطى نتابع عن كثب عملية إقرار السلم والديمقراطية التي بدأتها السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو، وهي عملية تتلخص في الانتقال الثلاثي الذي يمر به البلد، وهو التجريد من الصفة العسكرية وتحقيق الديمقراطية والتحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق الحرة.

هذا الانتقال الثلاثي، بالاضافة الى الكوارث الطبيعية التي وقعت في نيكاراغوا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة في شكل انفجارات بركانية وأمواج مدية عاتية وأعاصير، أدت الى نشوء حالة اقتصادية صعبة للغاية في البلد الذي أصبح يواجه ضغوطا اجتماعية هائلة تشكل خطرا على جهوده الضخمة في سبيل دعم السلم، وبالتالي الاستقرار السياسي والاقتصادي

والاجتماعي في المنطقة.

إن بلدا يعاني اقتصاده من مستوى للبطالة ونقص العمالة يزيد على ٤٠ في المائة، بلدا يبلغ دينه الخارجي ١٠,٨ بليون دولار، وتبلغ التزامات خدمة دينه ما يقرب من بليون دولار سنويا في حين لا تزيد قيمة صادراته على ٢٨٠ مليون دولار؛ بلدا يواجه ضغوطا اجتماعية وسياسية نتيجة للتخفيض الهائل في قواته المسلحة والانتقال من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي؛ هذا البلد يحتاج في حكمه الى الوطنية الخالصة والرعاية القصوى والى كل الدعم المادي والأدبي اللازم من جانب المجتمع الدولي.

والحكومة الوطنية المتبصرة التي أشير إليها، شكلتها رئيستها السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو التي وضعت نصب عينيها، منذ تقلدها منصب الرئاسة في نيسان/ابريل ١٩٩٠، هدف إقرار السلم التام في بلدها، وتعزيز نظام اقتصادي يرتكز على السوق الحرة مما يؤدي الى إنشاء نظام اقتصادي منصف، وهدف إرساء الأساس لتعميق العملية الديمقراطية وتدعيمها.

وهنا أذكر بالكلمات التالية التي استخدمها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة لهذا العام:

"إن لم يستتب السلم فلن تتحقق التنمية ولا الديمقراطية. وإن لم تتحقق التنمية، فقدت الديمقراطية قاعدتها، وجنحت المجتمعات الى الوقوع في هوة الصراع. وبدون الديمقراطية لن تحدث تنمية مستدامة؛ وبدون التنمية المستدامة، لا يمكن الحفاظ على السلم أمدا طويلا". (A/48/1، الفقرة ١١)

وأود أن أؤكد من جديد أن السلم النهائي لا يمكن أن يتحقق بدون تنمية مستدامة وأنه لا يمكن وجود التنمية المستدامة في بلد صغير جدا مثل نيكاراغوا ما لم يواكب جهوده المحلية دعم اقتصادي ومالي كاف لنظامه من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية.

لهذه الأسباب، نود الإعراب لنيكارغوا عن موافقتنا التامة على الخطوات التي تتخذها للحصول على الدعم الدولي، والتي وصفها بكل بلاغه السيد خوسيه بالايس نائب وزير الشؤون الخارجية في هذه الجلسة من الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

وتؤيد بلدان أمريكا الوسطى تأييدا تاما مشروع القرار A/48/L.10، ونأمل أن يعتمده المجتمع الدولي الممثل هنا بحماس وبالاجماع.

السيد ريكاردس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يتكلم وفد بلدي بشأن هذا البند ليعرب عن تأييد بلده للنداء الذي وجهت السيدة فيوليتا باريوس شامورو رئيسة نيكاراغوا في بيانها في المناقشة العامة للجمعية.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يعطي أولوية متزايدة للإنعاش الاقتصادي لنيكاراغوا، بصفته جزءا من العملية الشاملة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الكاملة لشعبها.

وينبغي أن تواكب هذه الجهود مساعدات من الوكالات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والأقاليمية وغير الحكومية، لمواجهة الوضع الاستثنائي في ذلك البلد الشقيق. وعلاوة على ذلك، تشكل هذه المساعدات إسهاما هاما في توطيد الاستقرار الديمقراطي في نيكاراغوا بوجه خاص، وفي منطقة أمريكا الوسطى بشكل عام. وينبغي أن تشمل هذه المساعدة التي نطلبها - كما هو وارد في قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٧ - أنشطة الانعاش والتعمير والتنمية وتوطيد السلم في ذلك البلد. إن الغاية من هذا الجهد الشامل الذي أشرنا إليه هي تعزيز ما تحقق فعلا من سلم وديمقراطية في نيكاراغوا.

وفي هذا الصدد، تود بلادي أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بايجاد حل للمشاكل الاقتصادية في نيكاراغوا، واستعدادها لمواصلة التعاون في المجالات المتاحة لها بغية المساعدة في تعمير البلاد من أجل التشجيع على توطيد مناخ السلم والانفراج الذي بزغ في المنطقة منذ حلول الديمقراطية.

وإن بلادي، انطلاقا من التزاماتها الراسخة بالتعاون مع جمهورية نيكاراغوا، أقامت عددا من مشاريع التعاون التقني بين بلدينا. ومن جملة الأهداف التي ترمي إليها مشاريع التعاون نخص بالذكر تحسين الموارد البشرية، والزراعة، والحراجة، ومصائد الأسماك، والطاقة. وعلى نفس المنوال، وقعت جمهورية الأرجنتين مع جمهورية نيكاراغوا أيضا اتفاقية لإلغاء الديون، كإسهام إضافي من بلادي في المساعدة الاقتصادية المقدمة الى أمة شقيقة.

وترى حكومة الأرجنتين أيضا أن من الأهمية الحاسمة أن تؤكد من جديد على دعمها الكامل للديمقراطية الدستورية في نيكاراغوا، وهو النظام السياسي الوحيد الذي يضمن للشعوب الحريات الأساسية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي الختام، يعبر وفد بلادي عن تأييده الكامل لمشروع القرار المعروض على نظر الجمعية، ونأمل أن يتم اعتماده دون تصويت.

السيد هاراميو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن أمريكا الوسطى تمثل بالنسبة لكولومبيا منطقة مصالح حيوية. ونحن نتابع عن كثب، وباهتمام كبير وعناية تامة، التطورات الجارية في تلك المنطقة. ونيكاراغوا عنصر أساسي في تنمية أمريكا الوسطى واللاتينية. ولهذا السبب شاركنا في تقديم مشروع القرار الخاص بتقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها.

ولا يمكن أن يشكل أحد في الجهود التي تبذلها نيكاراغوا شعبا وحكومة. ونحن نحث المجتمع الدولي على الإسهام إسهاما حاسما في إنعاش نيكاراغوا وتعميرها.

لقد أكدنا في المحافل المختلفة، باسمنا وباسم مجموعة الـ ٧٧، على أهمية الاستمرارية - وأكرر الاستمرارية - في عملية الانعاش في أعقاب الحرب والكوارث الطبيعية. ونحن على اقتناع بأن السلم يبنى بالأفعال.

السيد بالايس (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أعرب عن امتنان نيكاراغوا العميق على التأييد العارم الذي أعرب عنه العديد من البلدان الصديقة خلال هذه المناقشة.

ويسرني أن أعلن أنه تم التوصل الى توافق في الآراء حول مشروع القرار، ونحن نحث على اعتماده على الفور بعد الإحاطة علما بالتنقيحات التالية على نص الوثيقة A/48/L.10.

في الفقرة الثالثة من الديباجة، تحذف كلمة "الثقيل".

بعد الفقرة ١ من المنطوق، تدخل فقرة إضافية نصها كما يلي:

"٢ - تشجيع حكومة نيكاراغوا على مواصلة جهودها بهدف التعمير والمصالحة الوطنية".

وهذه الفقرة تصبح الفقرة ٢ من المنطوق، ويعاد ترقيم الفقرات الباقية وفقا لذلك.

والتنقيح الثالث والأخير يخص الفقرة ٣ من المنطوق، التي كانت في السابق الفقرة ٢. وهنا تحذف كلمتي "لطلب اعتبار". ويصبح نص المقطع المنقح من تلك الفقرة كما يلي:

" ... مع إيلاء مراعاة خاصة لظروف نيكاراغوا الاستثنائية ...".

هذه هي التنقيحات الوحيدة في مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

أود أن أعلن أن الدول التالية أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار A/48/L.10: انتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، والسويد، وغيانا، والفلبين، وكوبا، ومنغوليا، والنرويج، ونيبال، وهايتي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.10، بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/48/L.10، بصيغته المنقحة شفويا، بتوافق الآراء؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.10، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٤٨/٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠